الاقتصاد الإسلامي: الوضع المعرفي والتطور العلمي

للدكتور خالد حسين

تعليق: د. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي

كانت الورقة نتاج نقاش حول مائدة مستدير عقدت في البنك الإسلامي للتنمية لدراسة الوضع المعرفي والتطور العلمي في الاقتصاد الإسلامي، وكان نتائج النقاش التالي:

- هناك فشل للاقتصاد التقليدي في حل المشكلات الدائمة التي يعاني منها البشر في العالم مثل الفقر وسوء توزيع الدخل والمضاربات (القمار) في الأسواق المالية التي تبعدها عن وظائفها الأساسية.

- على أثر انعقاد المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي والمؤتمرات اللاحقة ظهر (الاقتصاد الإسلامي كعلم مستقل يحاول تناول المشكلات الاقتصادية المعاصرة) باعتباره نظام اقتصادي بديل يمكنه تقديم فهم وحل بديل لتلك المشكلات.

تعليق: هل كان هذا هو هدف تلك المؤتمرات ، أم كان بناء نظام اقتصادي يعبر عن سلوك الوحدات الاقتصادية في نظام اقتصادي تحكمه القيم الإسلامية؟

- أنقسم الكتاب في الاقتصاد الإسلامي إلى فريقين، فريق لا يرى أن للاقتصاد الإسلامي نظرية خاصة به تميزه عن الاقتصاد التقليدي، ولكن يرون أن يمكن للنظام الاقتصادي الإسلامي أن يكون مختلفا عن غيره في مجال البنوك والمالية العامة والنقود وذلك بسبب تحريم الفائدة و الغرر الفاحش و وجوب الزكاة،والفريق الآخر يرى أن الاقتصاد السائد علما ومذهبا ونظاما ليس بمعزل عن قيم المجتمع الذي نشأ فيه، وبسبب اختلاف القيم الإسلامية عن بعض القيم التي سادت في المجتمعات الغربية التي نشأ فيها الاقتصاد الرأسمالي السائد ،كان يجب على الاقتصاد الإسلامي علما ومذهبا ونظاما أن يكون مستقلا عن الاقتصاد السائد، ولكن النظرية التي قدمت توقفت عند حدود المنهجية، ولم توجد كتابات رصينة في نظرية سلوك المنشأة أو سلوك المستهلك .

- تطورت البنوك الإسلامية وأثبتت القدرة على إيجاد نظام بنكي مبني على الأسس الإسلامية وقادر على تلبية الحاجيات المعاصرة للخدمات المصرفية، ولكن هذا التطور كان

بمعزل عن نظرية الصيرفة الإسلامية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي مثل العدالة والأخذ بالبعد الأخلاقي في الأهداف والسلوك .

لتلافي القصور في الوضع المعرفي ولتحقيق تطور علمي في الاقتصاد الإسلامي ، رأت حلقة النقاش الأخذ بالنقاط التالية:

- هناك حاجة إلى الأخذ بالنظرية المقاصدية (المقاصد الشرعية)، إلى جانب النظرية الفقهية لتطوير وفهم الظواهر الاقتصادية المعاصرة والتي استحدثت ولا نجد لها مثل في الفترة التي تطورت فيها الأدبيات الفقهية ،فمثلا في الحكم على معاملة التأمين تختلف باختلاف النظرة إليها ، فمن أعتبرها معاوضة نقد بنقد حكم عليها بعدم الجواز بسبب الغرر الفاحش في المعاملة،حيث لا يعلم دافع التأمين ما يحصل عليه إذ قد لا يحصل على شيء إذا لم يقع الخطر وقد يحصل على أكثر مما دفع، وكذلك بسبب الربا حيث لا يتساوى ما دفع بما يتوقع استلامه من التعويض ،أما من أعتبر الهدف من المعاملة هو مبادلة نقد بمنفعة الأمان ودرء الخطر ، فيرى في المعاملة الجواز حيث أن الأمان ودرء الخطر مندوب في الشريعة.

تعليق:

يجب أن يؤخذ بالنظرية المقاصدية ضمن الضوابط الفقهية للاجتهاد ولا يكون وسيلة للالتفاف حول الإجماع الفقهي وتمريرا لحيل والتوسع في المخارج ،كما يجب تحديد ضوابط النظرية المقاصدية بضوابط علمية يتفق عليها حتى يمكن تحقيق الهدف منها

- إن تحقيق روية الاقتصاد الإسلامي لا تتحقق إلا أذ اخذ في التنظير للاقتصاد الإسلامي ،التكامل والتوافق بين القيم والمؤسسات والسوق والعائلة والمجتمع والدولة، في ضوء هذا التكامل والتوافق يجب أن توضع نظرية سلوك الوحدات الاقتصادية في المجتمع الإسلامي مثل سلوك المستهلك وسلوك المنتج والتوازن العام، والتوازن الكلي للقطاع الحقيقي والقطاع النقدي والقطاع الخارجي.

تعليق:

لم يستطع المنظرون في الاقتصاد الإسلامي الانعتاق والتحرر من النظرية النيوكلاسيكية والنظرية الكنزية في تحليلاته وبنائهم لنماذج تفسر سلوك المستهلك والمنتج المسلم والتوازن والتحليل الكلي في اقتصاد إسلامي، إن بناء نظرية إسلامية لسلوك الوحدات الاقتصادية في مجتمع إسلامي تأخذ في بنائها التكامل والتوافق بين القيم والمؤسسات والسوق والعائلة ،

يحتاج الى جهد منظم ومخطط تقوم به المراكز والمؤسسات البحثية في الاقتصاد الإسلامي ضمن إستراتجية واضحة لبلوغ هذا الهدف، الذي لا يمكن الوصول الية بمجهودات واجتهادات فردية متناثرة.

- في التحليل الاقتصادي لسلوك الوحدات الاقتصادية في المجتمع الإسلامي يجب التفريق بين مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي وبين أدوات التحليل ،كما يجب التفريق بين السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية التي تعبر عن حاجاتها المختلفة مثل الاستهلاك والإنتاج والتبادل وبين الأحكام الفقهية للمعاملات، فعلم الاقتصاد ليس فقهه المعاملات وإن كانت الأحكام الفقهية تحكم الجزء الخاص بالمعاملات فيه

- يجب أتباع مناهج البحث العلمي في بحوث الاقتصاد الإسلامي ،وهو شرط لبناء تراكمات رصينة يعتد بها ، فلا يجب أن تلوى النصوص وتختار البيانات التي تدعم قناعة مسبقة لدى الكاتب والتي يعتقد أنها تمثل وجهة نظر الإسلام ،فمثلا هناك افتراض واسع الانتشار لدى بعض الكتاب بأن هدف الزكاة هو القضاء على الفقر ويستدل على ذلك بعدم وجود من يأخذ الزكاة في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز، ولن هذا الافتراض يمثل قناعة شخصية ليس لها ما يدل عليها من نصوص شرعية، ولم توجد دراسات علمية تحلل تلك الظاهرة لمعرفة أسباب عدم وجود من يأخذ الزكاة في ذلك العهد

تعليق: إن علم الاقتصاد الإسلامي كأي علم له أصوله وقواعده ومنهجيته ولكي تكون أبحاثه علمية ورصينة يجب على الباحثين أن يحصلوا على التدريب اللازم والضروري للكتابة فيه وهذا شرط أساسي للاعتراف به كعلم ،وهذا ما تفتقده أبحاث الاقتصاد الإسلامي في كثير من الحالات، لذلك يجب على مراكز الأبحاث أن تعقد دورات تأهيله للباحثين في الاقتصاد الإسلامي ليحصلوا على التدريب والمهارات اللازمة لكتابة أبحاث رصينة

- هناك حاجة لنظرية اقتصادية إسلامية لتأطير سلوك الوحدات في المجتمع الإسلامية الذي قد يختلف عن سلوك تلك الوحدات في مجتمع بسبب اختلاف بعض القيم التي تسود تلك المجتمعات، ولكن قد تتفق بعض القيم الإسلامية مع قيم تلك المجتمعات وبالتالي لا يشترط في سلوك الوحدات في المجتمع الإسلامي أن تكون مختلفة كلية عن تلك المجتمعات الأخرى لذلك يمكن الاستفادة من النظريات الاقتصادية القائمة إذا لم تكن تتناقض فرضياتها مع القيم الإسلامية وقواعد الشريعة الإسلامية، كما يمكن الاستفادة من طرق و أدوات التحليل في النظريات القائمة

تعليق :

أن المجتمع الإسلامي مجتمع إنساني يعاني من المشكلات التي تعاني منهـــا المجتمعـــات الإنسانية الأخرى مثل الفقر والبطالة وسوء توزيع للدخول والثروة ، فعليه يجب أن يتناول الاقتصاد الإسلامي القضايا والمشكلات التي يعاني منها ويعاني منها المجتمع الإسلامي ويعاني منها المجتمع البشري ،ويمكن للاقتصاد الإسلامي أن يوظف المؤسســـات والقـــيم والمبـــادئ الإسلامية في ابتكار حلول لها.

لقد وضعت حلقة النقاش المذكورة أطلس للحالة المعرفية للاقتصاد الإسلامي كما بينـــت مواطن الضعف خارطة الطريق للتطور العلمي لعلم الاقتصاد الإسلامي، يمكن أن تكون أساسا للإستراتجية تتبناها مؤسسات البحث في الاقتصاد الإسلامي لتطوير علم الاقتصاد الإسلامي